



## طرح أراضٍ على المطورين مع تحديد أسعار بيع الوحدات

# التجارة والصناعة تدرس إشراك القطاع الخاص في إقامة المجمعات الصناعية

المزيد من فرص العمل فضلاً عن توطيد صناعات جديدة بتكنولوجيات متقدمة وذلك تفضيلاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية إنتاجياً وجغرافياً. وأوضحت جامع أن الوزارة أولت خلال الفترة الماضية اهتماماً كبيراً لتعظيم الاستفادة من منظومة المجمعات الصناعية، بحيث لا يقتصر دورها على إقامة وحدات إنتاجية لخدمة أنشطة صناعية بعينها، بل تكون منظومة متكاملة تستهدف توفير المناخ والبيئة والبنية التحتية اللازمة لدعم الصناعات المقامة بها وتوفير فرص للتوسع بتلك الصناعات. ولفتت إلى أن الوزارة حرصت على إنشاء مجمعات صناعية متكاملة مزودة بجميع الخدمات اللازمة من مبان إدارية، ومراكز تدريب، ومنشآت خدمية ولوجيستية، وبنوك، لضمان استدامة الأنشطة الإنتاجية وربطها بسلاسل الإنتاج المتكاملة.

الجلود بالروبيكي. وشارك في اللقاء عدد من قيادات الهيئة الهندسية وإدارة الأشغال العسكرية وهيئة التنمية الصناعية إلى جانب محمد عبد الملك رئيس قطاع الفروع الإقليمية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وأشارت الوزيرة خلال اللقاء إلى أن الهيئة العامة للتنمية الصناعية قامت بإنشاء 17 مجمعةً صناعياً في عدد من المحافظات، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها 5046 وحدة، توفر نحو 48 ألف فرصة عمل مباشرة، وإجمالي تكلفة تصل إلى 10 مليارات جنيه. وأكدت الوزيرة أن الوزارة تستهدف خلال المرحلة الحالية التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية بجميع محافظات الجمهورية وبكل القطاعات الإنتاجية وبما يسهم في تحقيق مستهدفات الوزارة لتعميق التصنيع المحلي وتوفير احتياجات السوق المصرية من الصناعات الوطنية. وتابعت أن المجمعات تساهم في خلق



نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضافت المصادر أنه تم أيضاً اقتراح تولي الهيئة الهندسية مهمة إنشاء المجمعات لما تمتلكه من خبرات كبيرة وإمكانات تتوافق مع الهدف التنموي والاجتماعي من إقامة تلك المجمعات. وفي عددها الصادر أمس الأحد، ناقشت جريدة «حابي» مع المصنعين ومسؤولي جمعيات المستثمرين رؤيتهم لتلك المجمعات، والمحاو الرئيسة التي يجب على الحكومة التركيز عليها لضمان توجه صغار المستثمرين إليها، مشيرين إلى أن أبرز تلك المحاور يتمثل في توفير التمويل اللازم لتلك المنشآت، وأن تكون أسعارها متناسبة مع إمكانات تلك الشريحة وأن تكون قريبة من المناطق الحيوية، مع توفير آليات تسويقية لضمان تسويق الإنتاج الخاص بها، سواء في الداخل أو الخارج. واستعرض اللقاء الذي عقد الأسبوع الماضي بحسب ما أعلنته الوزارة، استراتيجية إنشاء المجمعات الصناعية وآخر مستجدات إنشاء 100 هجر بمدينة

### بكر بهجت

تدرس وزارة التجارة والصناعة إشراك القطاع الخاص ممثلاً في شركات التطوير في إنشاء المجمعات الصناعية التي وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتوسع في إقامتها، على أن يتم عقد اجتماع مع مسؤولي غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، خلال الفترة المقبلة لمناقشة ذلك. ووفق مصادر بهيئة التنمية الصناعية، فإن الاجتماع الذي عقده وزير التجارة والصناعة نيفين جامع الأسبوع الماضي مع مسؤولي الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة التنمية الصناعية، تم خلاله عرض إمكانية طرح أراضٍ في المناطق المستهدفة على المطورين بنظام الشراكة، مع تحديد أسعار بيع الوحدات والأنشطة التي سيتم إقامتها بحسب كل منطقة، من خلال الهيئة بالتعاون مع جهاز



## قبل وصول البضائع

# السماح بالتخليص الجمركي المسبق بسداد 30% من تقديرات الضرائب والرسوم

## وزير المالية: إجراء التسوية النهائية بعد وصول البضاعة وفقاً للتعريفات الجمركية وقت الإفراج

ودمياط، إضافة إلى المركز اللوجستي لكبار العملاء بالقاهرة. ونوه أن منصة «النافذة الواحدة للتجارة القومية» تغطي أكثر من 90% من واردات مصر وسوف تمتد إلى سفاجا ونويبع والإسماعيلية وأسوان قبل نهاية عام 2021، وبذلك يتم الربط الإلكتروني بين كل المنافذ الجمركية، على النحو الذي يضمن تعزيز الحوكمة وحماية الأمن القومي المصري، ومنع دخول أي سلع ضارة أو خطيرة إلى البلاد، خاصة في ظل الجهود الأخرى المبذولة لاستكمال منظومة الفحص بالأشعة لتغطي 85% من المنافذ الجمركية بنهاية عام 2021. وأشار إلى استمرار التشغيل التجريبي لنظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» حتى نهاية سبتمبر المقبل، وتأجيل التطبيق الإلزامي بالموانئ البحرية إلى الأول من أكتوبر المقبل، بدلاً من الأول من يوليو 2021.

### تطبيق إلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانئ البحرية.. أول أكتوبر المقبل

تحسين مناخ الاستثمار من خلال المضي في رقمنة المنظومة الجمركية لتسهيل إجراءات الإفراج عن البضائع عبر منظومة النافذة الواحدة للتجارة القومية بمرکز الخدمات اللوجستية التي تم إنشاؤها بموانئ القاهرة، والإسكندرية، وشرق وغرب بورسعيد، وبورتوفيق، والسخنة، والدخيلة،



الدكتور محمد معيط وزير المالية

### مصلحة الجمارك ملزمة برد المبالغ السابق تحصيلها في حالة اتخاذ قرار بإعادة التصدير أو إعدام البضائع

برد المبالغ السابق تحصيلها عنها فور إعادة التصدير أو الإعدام ودون إجراء مقاصة بين هذه المبالغ وأي مبالغ تخص بضائع أو التزامات أخرى؛ بما يسهم في التيسير على المتعاملين مع المنظومة الجمركية، والتوسع في الإفراج الجمركي المسبق للبضائع قبل وصولها للموانئ. وأشار إلى استمرار العمل على

### حابي

أصدر الدكتور محمد معيط وزير المالية، قراراً بالسماح للمستوردين أو وكلائهم من المستخلصين الجمركيين باتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق عن البضائع التي يتم استيرادها من الخارج، وسداد نسبة 30% فقط من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً، قبل وصول البضاعة إلى الأراضي المصرية، وإجراء التسوية النهائية وسداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة بعد وصول البضاعة، وفقاً للتعريفات الجمركية النافذة وقت الإفراج. وأوضح د. معيط، أنه في حالة إعادة تصدير البضاعة التي سبق اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق بشأنها أو إعدامها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً تلتزم مصلحة الجمارك

## مهلة لتوفيق الأوضاع قبل التطبيق الفعلي بداية سبتمبر المقبل

# تطوير منهجية احتساب سعر إغلاق الأسهم في البورصة

## استحداث جلسة مزاد لتحديد سعر الإغلاق Pre-close auction قبل نهاية جلسة التداول

على مدار اليوم بالكامل في كامل جلساته مجتمعة والتي تشمل جلسة المزاد ما قبل الفتح وجلسة التداول المستمر وجلسة المزاد لتحديد سعر الإغلاق لتتكون 20% على مدار اليوم بالكامل، وهي آخر الإجراءات الاحترازية التي كانت مطبقة بعد ثورة عام 2011. ولفتت إلى أن الفترة من الآن وحتى التعديل رسمياً تتيح للتعديلات المرتبطة بتحديد سعر الإغلاق وكذا الحدود السعرية مطلع سبتمبر المقبل، الوقت الكافي لجميع الأطراف ذات العلاقة من شركات عاملة وموردي بيانات لتوفيق أوضاعها فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية المطلوبة.

وتوقعت أن تؤدي هذه التعديلات بمنافع كبيرة للمتعاملين من المؤسسات الاستثمارية، وقالت إن عملية تطوير منهجية تحديد سعر إغلاق الأوراق المالية المتداولة، لا تأتي فقط لمواكبة أفضل التطورات في مجال تكنولوجيا البورصات، إنما أيضاً لزيادة معدلات الاستثمار المؤسسي، حيث أشارت وطلالبت المؤسسات الاستثمارية إلى احتياج السوق المصرية لتطوير احتساب سعر الإغلاق لزيادة الاستثمارات المؤسسية التي تتبع أداء مؤشرات السوق Index trackers. وذكرت أن التعديلات على النظام شملت توحيد نسبة التغير اليومي لأسعار الأوراق المالية المقيدة لتكون

### توقع نمو الاستثمارات المؤسسية التي تتبع أداء مؤشرات السوق

المزايدة سعر إغلاق جديدًا، فسيتم السماح بنقل الملكيات عند آخر سعر متوسط مرجح متحرك Moving VWAP خلال جلسة الـ Trade-at-close. وقالت، إن هذه التعديلات تأتي

التداول اليومية. وأضافت، أن المنهجية الجديدة تتضمن أيضًا استحداث جلسة مزاد لتحديد سعر إغلاق الأوراق المالية Pre-close auction. وذلك قبل نهاية جلسة التداول وخلال آخر نصف ساعة، على أن تحدد إدارة البورصة موعد جلسة المزاد خلال الأسبوع المقبل. ووفقاً للبيان الصادر عن البورصة، فإذا ما نتج عن جلسة المزايدة سعر جديد للإغلاق يتم السماح بعمليات نقل الملكية لمدة تحددها البورصة قبل الساعة 2.30 وبعد جلسة المزاد على سعر الإغلاق الناتج عن جلسة المزاد، وتسمى Trade-at-close. وفي حال عدم تحقيق جلسة

### رنا ممدوح

قرر مجلس إدارة البورصة المصرية اعتماد وتفعيل التعديلات الكاملة على أنظمة التداول بالبورصة والخاصة بأسس ومحددات احتساب سعر الإغلاق، على أن يتم العمل بها مطلع سبتمبر المقبل. وأوضحت البورصة، أن المنهجية الجديدة في احتساب سعر الإغلاق اللحظي تعتمد على المتوسط المرجح بالكميات المتحرك بالزمن لمدة 30 دقيقة Moving VWAP، وذلك بدلاً من الطريقة الحالية التي تعتمد على المتوسط المرجح بالكميات طوال فترة جلسة